



الشيخ فضل الله النوري ودوره السياسي في إيران 1909 – 1843

أ.م.د. كاظم دويخ صبيح

الملخص

شهد تاريخ إيران الحديث والمعاصر ، بروز كثير من الشخصيات الدينية العلمائية ، التي أدت ادواراً سياسية واجتماعية وثقافية مهمة تصدر واجهة الأحداث آنذاك . يعد الشيخ فضل الله النوري إحدى هذه الشخصيات إن لم يكن أهمها على مستوى الساحتين السياسية والفكرية في إيران ، فقد جسّد ادواراً سياسية وعلمية مختلفة ، بدءاً بانتفاضة التبغ (التنباك) 1891- 1892 التي كان فيها الصوت المجلجل للميرزا الشيرازي صاحب الفتوى الشهيرة ، ومحط أنظار العلماء والجماهير . إذ عمل على تنظيم المجتمع العلمائي ، وتنوير أفكار العوام ونضج الإدراك والإحساس العقدي ، الى الحد الذي يرى فيه بعض المؤرخين إنه السبب وراء إصدار الفتوى (تحريم التنباك) .

أما في الثورة الدستورية ، فكان الدور أكبر وأعظم ، ففي الوقت الذي كان أبرز قادتها حتى انتصارها وكتابة دستورها ، أصبح أكبر معارضيها فيما بعد ، لاسيما بعد توغل العناصر ذات الميول الغربية ومحاولاتهم إبعاد الثورة عن خطها الإسلامي .

الكلمات المفتاحية: الشيخ فضل الله النوري، إيران.



Sheikh Fadlallah al-Nuri and his Political Role in Iran 1843 – 1909

Dr. Kadhim Dweekh Sabeeh

ABSTRACT

Iran's modern and contemporary history has witnessed the emergence of many scholarly religious figures who played important political, social and cultural roles that were at the forefront of events at the time. Sheikh Fadlallah al-Nuri is one of these personalities, if not the most important one at the level of the political and intellectual arenas in Iran. And the masses. As he worked on organizing the scholarly society, enlightening the ideas of the common people, and the maturity of belief and sense of belief, to the extent that some historians see it as the reason behind the issuance of the fatwa (prohibition of tobacco) .

As for the constitutional revolution, the role was greater and greater. At a time when it was its most prominent leader until its victory and the writing of its constitution, it became its biggest opponent later, especially after the incursion of elements with strange inclinations and their attempts to distance the revolution from its Islamic line.

Keywords: Sheikh Fadlallah al-Nuri, Iran.



الولادة والنشأة والمكانة العامة :

ولد فقيه المشروعية آية الله الشيخ فضل الله النوري في الثاني من ذي الحجة عام 1259 هـ . ق / 1843 في قرية (لاشك) من مدينة نور التابعة لإقليم مازندران ، وأبوه آية الله ملا عباس النوري أحد أبرز العلماء الموجودين في المدينة ، وجده لأمه آية الله الميرزا محمد تقي النوري ، فضلاً عن أقرباء آخرين جلهم من علماء الدين (2) .

انتهى دراسة المقدمات الدينية وهو في ريعان شبابه في قريته لاشك على يد الملا إسماعيل المعروف بملا (شياخي) ، ثم سافر إلى مدينة نور وتلقى بعض العلوم الدينية على يد أساتذة حوزتها العلمية (3) ، بعدها توجه إلى العاصمة طهران وأكمل دراسة العلوم الدينية في كنف والده الذي كان يقوم بمهام الإمام لأحدى مساجد طهران ، وحصل على درجات علمية كبيرة (4) . بعدها هاجر إلى النجف الأشرف عاصمة التشيع ليحضر دروس لفقهاء كبار أمثال السيد مهدي القزويني الغروي الحلوي ، والشيخ راضي آل خضر ، والميرزا حبيب الله الرشتي ، والشيخ مهدي آل كاشف الغطاء ، كذلك الميرزا محمد حسن الشيرازي (5) ، فأظهر قدرة علمية كبيرة من خلال تأليفه لرسالة المنظور الفقهي (دُرر التنظيم) عام 1280 هـ وهو في عمر (21) سنة (6) ، كذلك نبهه درجة الاجتهاد بناءً على توجيه الميرزا محمد حسن الشيرازي (7) ، بحيث أفضى إلى بلوغ مرحلة كبيرة من المعرفة بعلوم الفقه والأصول مكنته فيما بعد أن يصبح من أعلام العلماء في البلاد ، إلى الحد الذي لم يستطيع حتى أشد مناوئيه إنكار هذه العظمة العلمية (8) . فقد ذكره ناظم الإسلام الكرمانلي ، وملك زاده ، ومخبر السلطنة هدايت ، وأحمد كسروي ، وفريدون آدميت ، وإبراهيم الفخراي ، وآخرين كثيرين لا يتسع المقام لذكرهم ، بأنه المجتهد الأعلّم والأجل في طهران ، والأفضل من حيث المعلومات والسلوكيات والتبحر في العلوم الدينية ، ولم يكن له نظير في قوة الاستدلال بين جيله ولو أطال الله في عمره بعد المرحوم السيد الشيرازي لتقليد المرجعية المطلقة للطائفة الشيعية بالعموم (9) . أيضاً وفي السياق نفسه شهد له المرجع حبيب الله الرشتي وعلى الرغم من أنه شديد الاحتياط في ترخيص الاجتهاد ، والتصدي للشؤون الدينية والدينية للناس إلا أنه لم يتردد للحظة في منح الشيخ مصادقة الترخيص بالمرجعية ، كذلك لم يتردد في الثناء على الرسالة التي كتبها الشيخ النوري حول القاعدة الفقهية (ضمان اليد) ، بالقول " أن الواقف على هذه الأوراق لو خاض زواج البحار ، وركب الجمال ، في الصحاري القفار لما وجد أحسن ما فيها تحقيقاً وأزهد منه تدقيقاً ، فمن الواجب أن ينادي بفضل صاحبها في كل ناد ويحدث الركاب من كل البلاد ، فقد أصرحت فيها لحظة فرأيتها ملحظاً وجيهاً ورفعت منها نظري فوجدتها منظرًا مليحاً ، فكم أودع فيها من الدرر الفاخره واللالى الباكرة تليق أن تكتب بذرات الذهب ، فأحسن الله على المؤلف وهو يحرق في العظمة الإلهية (10) .

فضلاً عما تقدم ذكرى كانت هناك للشيخ النوري مؤلفات ورسائل عديدة نذكر الأبرز منها على سبيل المثال لا الحصر (تذكرة الغافل وإرشاد الجاهل) الذي كان رداً على سياسة المشروطة (11) ، كذلك رسالة (حرمة المشروطة) التي بين فيها الشيخ موقفه المعارض بشدة من المشروطة التي اسمها بـ " الفتنة الكبرى " وأطلق على دستورها بـ " كتاب الضلالة " لأنه أقتبس من الدساتير الغربية (12) ، فضلاً عن رسائل أخرى كثيرة مثل رسالة (سؤال وجواب) التي تحتوي على 236 سؤال وجواب ، والرسالة الأصولية (المشتق) التي تختص بشرح دروس الميرزا الشيرازي (13) ، كذلك رسالة " شرح المقاصد " التي ضمت مجموعة من مقالات وبيانات الشيخ في رد الشبهات (14) .

جسد الشيخ النوري عدة أدوار سياسية مميزة كان لها تأثير كبير على الساحة الإيرانية السياسية والاجتماعية ، أكبرها دوره في قضية التبغ (التنبك) ، ودوره في الثورة الدستورية . وهذا ما سنتناوله في الصفحات القادمة من البحث .

دور الشيخ فضل الله في انتفاضة التبغ (التنبك) 1891- 1892 :

عُرف تاريخ إيران المعاصر اهتماماً كبيراً بالقضايا السياسية تعدى ما كان سائداً قبل ذلك ، ويرى بعض الباحثين بأن هذا الاهتمام المتزايد متأتى عن وجود أزمة سياسية أو اجتماعية (15) ، لأن الأزمات تدعو إلى البحث عن حلول فكرية تساهم في عودة الهدوء . وإذا ما أننا بهذه الرؤية ، فيمكننا القول أن إيران وفي تاريخها المعاصر تعرضت لمجموعة من الأزمات كانت انتفاضة التبغ والتنبك إحداها لا بل أقواها من حيث التنفيذ والكفاح والمساندة الجماهيرية لفتوى قائد المرجعية الشيعية آنذاك الميرزا الشيرازي .



انطلقت الإنتفاضة من أوساط رجال الدين لتعم أرجاء إيران كافة ، حتى وصفها أكثر المؤرخين المعاصرين بأنها أول نهضة في التاريخ المعاصر هزت كيان الأمة الإيرانية ، ووضعت الحد لقطع دابر النفوذ الاقتصادي الأجنبي في إيران ، وحطمت قدسية الاستبداد الفاجاري ، وأعطت زخماً للجماهير الإيرانية للاندفاع الثوري نحو التغيير⁽¹⁶⁾ .

السبب المباشر للإنتفاضة هو الامتياز الذي منح لشركة (ريجي) البريطانية وصاحبها الميجر تالبوت ، الذي أعطاها الحق في تجارة وزراعة التبغ على الأراضي الإيرانية في الثامن من آذار عام 1890⁽¹⁷⁾ ، والذي تضمن خمسة عشر بنداً ، أهمها أن مدة الامتياز خمسين عاماً بدءاً من تاريخ توقيع العقد مقابل مبلغ قدره (650) ألف ليرة⁽¹⁸⁾ .

تشير أغلب المصادر الإيرانية الى أن الشيخ النوري كان له حضوراً سياسياً متميزاً وحاسماً في انتفاضة التبغ ، وأنه أدرك ومنذ البداية الاتفاق بأن له مداخل سياسية أكثر من كونه اتفاقاً اقتصادي ، لان من شأنه أن يهيئ الأرضية المناسبة للتدخل السياسي المباشر لبريطانيا فيما بعد على مختلف الأصعدة والشؤون الداخلية⁽¹⁹⁾ . لذلك ومن منطلق مسؤوليته الدينية أولاً والوطنية ثانياً قام هو وبعض من علماء الدين في العاصمة طهران باطلاع الشاه الفاجاري ناصر الدين على خطورة الاتفاق ، وضرورة الإسراع في الغائه ، لكن الأخير رفض بسبب تسلمه الرشوة لقاء عقد الإمتياز⁽²⁰⁾ .

من الجدير بالذكر من قبل الولوج والخوض في تفاصيل امتياز وانتفاضة التبغ أن نقف وبشكل موجز على أحداث (قضية السكر) التي حدثت عام 1306 هـ قبل نهضة التبغ وهي شبيهة بها الى حد كبير من حيث إصدار الفتوى والتعاطي معها داخل المجتمع الإيراني . فقد توجه الشيخ النوري الى جماهير الشعب الإيراني سائلاً إياهم عن موقفهم من الواجب العقدي تجاه النفوذ الاقتصادي الأجنبي والذي مهد هذا السؤال فيما بعد للمسيرة النضالية والجماهيرية ضد الهيمنة الاستعمارية . فبخصوص قضية السكر بعث الشيخ النوري برسالة الى الميرزا الشيرازي يستعلمه عن موقفه بشأن استيراد مادة السكر من بلاد أوروبا . فجاء الرد على نحو ما معناه " أن جلب البضاعة من بلاد الكفر الى إيران يؤدي الى الفساد ، وهدم أركان الدين ، ويجب أن يكون الدافع في رد هذه البلوى صادراً عن خالص الغيرة الدينية وخير المسلمين ، وقد أوصى صاحب العصر والزمان بصون الدين وحفظ حال الرعايا ، لذلك ينبغي على المسؤولين في الدولة بذل قصارى الجهود للحفاظ على المكتسبات العامة للأمة ، لأن هذا يعتبر تكليفاً واجباً على الجميع ، إلا (الأحكام الكلية) ، فهي من اختصاص العلماء . ثم طلب من رجالات الدولة الامتناع عن استعمال مادة (السكر) وإصدار الأمر بمقاطعة وارداتها الى البلد وفق التكليف الشرعي . ونسأل الله تعالى إعزاز الدين ونصرة المسلمين ، وقطع دابر المعاندين⁽²¹⁾ .

الشيخ النوري استجاب وبشكل سريع لما جاء في مضمون الرد ونشره ، ليعمّ الأمر بالتكليف الشرعي ويحظى باستجابة المؤمنين ، ومنذ ذلك الحين لمع اسم الشيخ في طليعة العلماء الأفاضل ، وأضحى الساعد الأيمن لأستاذه (الميرزا الشيرازي) في طهران . وفيما بعد تحولت فتوى الأستاذ ونشاطات الطالب (الشيخ فضل الله النوري) الى دعامة كبيرة للقاعدة الجماهيرية التي ضمت مختلف فئات الشعب الإيراني الثائرة على استسلام السلطة الحاكمة للإستعمار الغربي ، وممارستها لسياسة الاستبداد في الداخل⁽²²⁾ .

على أثر موقف الشاه الرافض لإلغاء الإتفاق قام الشيخ النوري بإرسال العديد من البرقيات الى مراجع الدين في النجف وسامراء ، بالخصوص الى استاذه الميرزا الشيرازي يستوضح فيه موقفه من الإحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ويحثه على النظر في قضية امتياز التبغ بالخصوص وإصدار فتوى بتحريمه⁽²³⁾ .

أرسل الميرزا الشيرازي الى الشاه ناصر الدين يطلب منه الغاء حق الإمتياز فرفض ، وكرر برسالة أخرى تذكره بالأبعاد الخطيرة للإمتياز والتي من شأنها أن تؤدي الى فساد اجتماعي وفوضى اقتصادية لا يمكن تفاديها ، فلم يستجب⁽²⁴⁾ . وعليه أدرك الميرزا الشيرازي بأن لا أمل وراء الشاه وقرر أن يحسم الموقف بنفسه حينما خول الميرزا حسن الأشتياني أحد أبرز علماء طهران بالنيابة عنه في محاربة الامتياز⁽²⁵⁾ ، بعدها جاءت فتواه الشهيرة " بسم الله الرحمن الرحيم " اليوم استعمال التبغ والتتن حرام بأن نحو كان ومن استعمله كان كمن حارب الإمام عجل الله فرجه " ⁽²⁶⁾ والتي أحدثت ثورة عارمة في أرجاء إيران ، إذ قلع الناس عن التدخين وحطموا الناركيلات وأغلقت جميع محلات بيع التتن⁽²⁷⁾ ، وقد بلغت الفتوى الى ابعد مدى في التأثير تجلى في التزام غير المسلمين حتى بالامتناع عن التدخين⁽²⁸⁾ ، بل الأكثر من ذلك دخلت الفتوى سرايا حريم الشاه ، فقررن الإمتثال لها رغم موقف الشاه المعارض ، ووقفت إحدى النساء قائلة : " لقد حرم التبغ من جعلنا حلالاً لك " .



وردت أخرى : " إذا تزوجت أختين فهل على الناس أن يقلدوك " (29) .
تذكر مصادر ليست بالقليلة أن الشيخ فضل الله النوري ولما تربطه من وشائج وعلاقات طيبة بالميرزا الشيرازي ، استطاع أن يقتعه بأصدار الفتوى على الرغم من قيام اغلب العلماء والوجهاء والتجار في إيران بإرسال العديد من البرقيات حول الغاء امتياز التبغ والتبناك ، إلا أنه لم تتولد لديه القناعة الكاملة ، حتى استعلم الأمر من الشيخ النوري النوري الذي استلم الفتوى وحملها فوراً الى طهران الى اليد المجتهد الأكبر الميرزا حسن الأشتياني الذي وقعها للتأكيد من صحتها قبل نشرها (30) ، فاستنسخت بألف النسخ ووزعت على مختلف طبقات المجتمع داخل طهران مع حلول منتصف اليوم الأول (الخميس) (31) ، ثم وصلت الى أنحاء إيران كافة في صبيحة يوم الجمعة ، وعند المساء لم يشاهد في إيران كلها شخص يدخل السجارة او الناركيله (32) .
فُرات الفتوى في المساجد والتنديات وأقواس الاسواق والتجمعات والهيئات والتكايا ، وهرع الناس الى الشوارع مسرورين يحملون في أيديهم نسخاً من الفتوى يوزعون بعضها ويلصقون البعض الآخر على الجدران (33) ، ثم تحول الأمر الى انتفاضة عارمة شملت ارجاء إيران كافة ، قام العوام خلالها بتحطيم الناركيلات وادوات التدخين ، وأمتنع اصحاب محلات الدخانيات عن فتح محلاتهم (34) ، الأمر الذي أقلق الحكومة والشاه الذي كلف " أمين السلطان " و " كامران ميرزا - نائب السلطنة " ، على رأس قوى أمنية كبيرة بتمزيق المنشورات والملصقات الجدارية الخاصة بالفتوى (35) ، بل تعدى الأمر أكثر من ذلك من خلال قيامه ببث الشائعات التي تقول أن فتوى الشيرازي مزورة ولا اساس لها من الصحة (36) ، بقصد التشكيك بالفتوى وحمل الناس على عدم تصديقها والتعامل معها ، مما ولد ردود أفعال قوية لدى الجماهير التي احتشدت بإيعاز من رجال الدين بالقرب من دائرة البريد والبرق في العاصمة طهران لمراسلة الميرزا الشيرازي والتأكد من صدور الفتوى ، إلا أن المسؤولين في الدولة منعوا إرسال أي برقية الى الميرزا الشيرازي (37) ، الأمر الذي كشف زيف إدعاءات مسؤولي الحكومة بخصوص الفتوى .

هنا أيضاً برز دور الشيخ فضل الله النوري في تحريك الجماهير وتشجيعهم على معارضة الإمتياز والتحدي لمسؤولية القيادة من خلال الاعتقاد الراسخ لديه بأن الميرزا الشيرازي أبرق للشاه ناصر الدين أكثر من مره ليحذره من مغبة الاستمرار في امتياز التبغ والتبناك لكن دون جدوى (38) ، مما اخطر في النهاية الى إعلان نص البرقيات التي ارسلها الميرزا الشيرازي الى الشاه القاجاري يطلب منه فيها الغاء الإمتياز (39) . وبهذا يكون الشيخ فضل الله النوري قد سد الطريق أمام محاولات التشكيك بصدور الفتوى ، وبين أنه على دراية بما يجري خلف الكواليس الشاهنشاهية ، كذلك أوضح للجماهير بأن الميرزا الشيرازي ثابت على موقفه ولم يتراجع ، حتى أنه كتب وثيقة أخرى تؤكد اصدار الفتوى هذا نصها (40) :- " استفسرتم عن الفتوى التي اصدرتها حول تحريم التدخين . نعم اصدرت هذه الفتوى ولا يزال التدخين حرام إن لم يثبت قطع يد الأجانب (الإفرنج) بشكل تام عن تجارة هذه السلعة تصديراً واستيراداً ، واذا لم أصدر فتوى أخرى تنسخ الفتوى السابقة فسيبقى التحريم مستمر والامتناع عن التدخين ساري المفعول .

أمام هذه الاخفاقات الحكومية في التعامل مع الأزمة والأساليب الإعلامية الفاشلة ، والإصرار من لدن العلماء وعلى رأسهم الشيخ فضل الله النوري الملازم دوماً للميرزا الأشتياني على الغاء الإمتياز برمه . دعت الحكومة الى عقد مجلس ضم عدد من رجالات الدولة وبعض علماء الدين أبرزهم الشيخ النوري في محاولة يائسة لإبطال مفعول الفتوى من خلال زرع بذور الفتني بين العلماء أثناء مناقشة مشروعية الإمتياز في التاسع من كانون عام 1891 (41) ، اذ طلب المسؤولين في الدولة من العلماء قاءت نص الإمتياز بحرفية والنظر في مالايتلائم مع الشريعة المقدسة (42) ، فأشكل العلماء لدى قراءة أول النص بخصوص كلمة أجنبية تعني " صاحب الإمتياز الممنوح " ، معتبرين اياها كلمة مخالفة لأصول الشريعة ، وقواعد حقوق الأمة ، فضلاً عن إشكاليات أخرى (43)

أمين السلطان وبعد مراوغة وتسويف كبيرين لن يتمكن من احداث شرخ أو فجوة بين علماء الدين الذين كانوا مصرين على المضيء في تطبيق الفتوى ، لذلك أفصح عما في داخله وتحدث بصراحة بأن الغاء الإمتياز أمر مستحيل ، لذا عليكم صرف النظر والتفكير بطريقة أخرى (44) . الا أن الشيخ النوري رد وبكل قوى ومعه اغلب العلماء الآخرين بأنه ليس من حل ، لايمكننا إحلال ماحرمة الشريعة ، واذا كانت دعوتكم لنا لحضور المجلس لهذا الغرض فأعلموا إننا لانملك شيء ، لأن الأمر صادر من نائب الإمام الحجة (عجل) وهو نافذ وواجب الطاعة (45) .



الحكومة غيرت من أسلوبها بعد أن اصطدمت أمالها بثبات وحزم العلماء ، فأتجهت نحو التهديد ، وقام مشير الدولة مخاطب العلماء : " إعلموا أيها السادة إن هذا الأمر لن يعود عليكم بالخير " (46)، والأكثر من ذلك الرسالة الذي بعثها الشاه الى الميرزا الاشتياني طالباً منه أن يدخن الناركيلة أمام الناس أو يترك الأراضي الإيرانية ، فأجابها الاشتياني بقوى : " أنا لا أخالف فتوى حجة الإسلام أبداً وسأترك طهران غداً " (47).

انتشر الخبر كالبرق الخاطف في العاصمة طهران ، وتدفقت الناس كالسيل العرم مستعدين للقيام بالثورة الشاملة ، وتذكر بعض المصادر أن صبيحة يوم الإثنين الثالث من جمادي الآخرة عام 1309 هـ كان أعظم أيام ثورة التباك في إيران ، إذ تحركت كراديس بشرية من كافة انحاء العاصمة طهران نحو محلة (سنكلج) التي يسكنها الميرزا الاشتياني ، وكان أول الحاضرين من العلماء الى بيت الاشتياني هو الشيخ فضل الله النوري في محاولة لمنعة من مغادرة طهران ومؤازرته (48)، وقد تمكن الشيخ النوري والاتباع الآخرين للميرزا الاشتياني من تحشيد أكثر من أربعة آلاف مواطن يرتدون الأكفان ، تمكنوا من إغلاق السوق الرئيس (البازار) وأحاطوا بسريا الحكومة ، ممطرين المسؤولين بسيل من الشتائم ، الأمر الذي أجبر الحكومة على إطلاق النار وتفرق المتظاهرين (49).

توصل الشاه أخيراً بعد إدراكه لخطورة الموقف الذي أصبح يهدد عرشه الى نتيجة مفادها يجب إلغاء الإمتياز . لذلك قام بسحبه من الشركة البريطانية في السادس والعشرين من كانون الثاني 1892 (50) رافعاً لها مبلغ (500,000) ألف جنيه استرليني (51) ، عندها أبرق العلماء في إيران وعلى رأسهم الميرزا الاشتياني الى المرجع الشيرازي يعلمونه بأن الإمتياز قد أوقفه الشاه (52)، حاثينه على اصدار فتوى بانهاء التحريم ، وفعلاً تم ذلك حينما صعد المنبر في طهران الميرزا الاشتياني في أواخر كانون الثاني 1892 ليبشر الإيرانيين بنهاية الأزمة داعياً الناس الى العودة الى ممارسة اعمالهم اليومية (53). وبذلك يُعد انتصاراً كبيراً للمرجعية الدينية بشخص قائدها الشيرازي وانتصاراً أكبر للقضية الإسلامية ولقضية الشعب الإيراني المسلم . وأخيراً أسدل الستار على مواجهة كبيرة ومريرة بين رجال الدين والحكومة الإيرانية إستمرت أكثر من خمسين يوم ، حقق فيها رجال الدين مرادهم في إلغاء الإمتياز الذي ترك بهجة لا توصف في نفوس الإيرانيين ، كذلك أغلقوا الطريق أمام السلطات الحكومية في تبنيها أي من الإمتيازات الأجنبية مستقبلاً .

أيضاً عبر إلغاء الإمتياز عن المكانة الكبيرة للمؤسسة الدينية في نفوس الشعب الإيراني ، والتلازم اللامحدود بين فئاته من أجل إطاعة الفتوى المقدسة ، حتى وصل الحال الى إراقة الدماء ، ناهيك عن موقف التجار المشرف المساند لرجال الدين والدور الكبير الذي لعبوه في إلغاء الإمتياز . كل ذلك كانت له انعكاسات إيجابية ومثمرة في العقد التالي توجت بقيام الثورة الدستورية 1905

دور الشيخ فضل الله النوري في الثورة الدستورية 1905-1911 :

تعتبر الثورة الدستورية أو ما تعرف اصطلاحاً بـ (المشروطة) من أهم المحطات الرئيسية والفاصلة في التاريخ السياسي الإيراني ، لما تركته في بصمات جلية على مجمل الحياة السياسية ، ولما شكّته من أرضية ساعدت على الإنتقال الى طور الحدائة فيما بعد . وقد كان لرجال الدين والنخب المثقفة الدور الرائد فيها . ولعلنا هنا لانغالي إذا ماقلنا بأن الدستورية حدث تناولته جميع الإتجاهات الفكرية وفقاً لخصوصياتها المنهجية ، فهناك من أرخ الوقائع ، وهناك من تجاوز التاريخ الى التفسير والتحليل تبعاً لمسبقاته الفكرية والمنهجية.

على العموم لم تكن المشروطة محط إهتمام الإيرانيين وحدهم ، بل جذبت اليها كثير من الدراسات الغربية ، وذلك لتنوع عناصر الإشارة في الحدث ، من قبيل تبلور موقف النخبة المثقفة ، وإنقسام الموقف الديني الى مؤيد لها ومعارض دفع حياته ثمناً لمعارضة كالميرزا فضل الله النوري ، فضلاً عما أصاب سيرته العلمية والسياسية من تشويه انطلق أقلام أقل ما يقال عنها أنها وطنية ، كذلك إتهامه بالمرجعية والميل الى الاستبداد السلطوي .

في مايس 1896 اغتيل الشاه ناصر الدين برصاص أحد مريدي السيد جمال الدين الأفغاني (54)، فخلفه على العرش ابنه مظفر الدين شاه الذي كان معتل الجسم ضعيف الإدارة لا يقوى على إدارة أمور الدولة ، لذلك سلم شؤونها بيد رئيس الوزراء (عين الدولة) ذي النزعة الإستبدادية (55)، وهذا ما أدى الى زيادة في سوء الأوضاع ، وأن الأمر الذي جعل علماء الدين الشيعية في إيران والنخبة يتحركون من أجل إيقاف مسار الترددي . من خلال مجموعة الرسائل التي بعثوا بها الى الشاه عام 1902 يطالبونه فيها بمعالجة الفساد الإداري المشتشري ، وتأسيس مجلس ممثلي الشعب (56) . وقد أيد الشاه ذلك الطلب ، إلا أن الصدر الأعظم عين الدولة حال دون



تنفيذ ذلك ، لأنه يرى أن الصدر الأعظم عين الدولة حال دون تنفيذ ذلك ، لأنه يرى أن مثل هذه الخطوات قد تقضي نهائياً على كيان الدولة القاجارية⁽⁵⁷⁾.

بدأت الحركة الدستورية بشكل فعلي في الثالث عشر من تشرين الثاني عام 1905 ، عندما قرر مثلث طهران الشيخ فضل الله النوري والسيدان محمد الطباطبائي وعبد الله البهبهاني الاحتجاج على اجراءات الحكومة بحق الأهالي والتجار ، من خلال الإعتصام في مرقف السيد عبد العظيم في بلدة الري جنوب طهران ، على رأس ألف شخص ولمدة شهر ، قدم خلاله المعتصمون عدة مطالب أهمها :⁽⁵⁸⁾

- 1- تطبيق قانون الشريعة الإسلامية .
- 2- تأسيس ديوان للعدالة في كل المدن الإيرانية .
- 3- عزل حاكم طهران (علاء الدولة) .

أعلن الشاه مظفر الدين موافقته على هذه المطالب ، غير أن الصدر الأعظم لم يتمثل لذلك ، وعمد الى منع أي اتصال مباشر مع الشاه ، بل الأكثر من ذلك راح يوغل باستخدام القوة المفرطة ضد المعارضة لتفريقها وإماتتها⁽⁵⁹⁾ . فضلاً عن استهدافه لرجال الدين ومحاولة ابعادهم عن مسؤولياتهم تجاه المدارس الدينية والمؤسسات الخيرية وإنطتها لغيرهم ممن لم يشتركوا في الأحداث⁽⁶⁰⁾ . الأمر الذي جعل الشيخ فضل الله النوري ومعه بقية العلماء يتحدثون على منابر المساجد عن الممارسات القاسية للحكومة . فخرجت نتيجةً لذلك عدة تظاهرات ، وحدثت عدة اشتباكات عنيفة بين رجال الدولة والمعارضة راح ضحيتها العشرات من رجال المعارضة⁽⁶¹⁾ .

في ضوء هذه التطورات الدموية قرر الشيخ فضل الله النوري الهجرة لى مدينة قم المقدسة في السابع عشر من تموز عام 1906 ، وتنظيم اعتصام أكبر من السابق ، ومعه أكثر من ألف شخص⁽⁶²⁾ .

أمام هذا الضغط العلماني الذي تمثل بالشيخ النوري والسيدان الطباطبائي والبهبهاني ، لم يكن هنالك سبيل أمام الشاه سوى الموافقة على إقرار النظام الدستوري في البلاد ، والانصياع لإرادة المعتصمين ، فقام بعزل الصدر الأعظم عين الدولة في الثلاثين من تموز 1906 ، وتكليف (مشير الدولة) لأنه الأكثر قرباً من الوطنيين الإيرانيين⁽⁶³⁾ ، بعدها قام بإصدار فرمان مشروطيت في الخامس من آب 1906 والقاضي بتأسيس مجلس الشورى الوطني⁽⁶⁴⁾ . لكن الشيخ فضل الله النوري رفض المرسوم لأنه جاء غامضاً ، ولم تكن فيه أي إشارة للصفقة الإسلامية للمجلس ، كما أن الليبراليين اعترضوا هم الآخرين على المرسوم ، لأنه لم ترد فيه أية إشارة لمفردة " الأمة الإيرانية " ⁽⁶⁵⁾ الأمر الذي أجبر الشاه على إصدار فرمان جديد في التاسع من آب 1906 أوضح خلاله ما جاء في فرمان السابق⁽⁶⁶⁾ .

رحب الشعب الإيراني بالمرسوم الجديد للشاه ، وأنهى الشيخ النوري ورفاقه اعتصامهم في قم ، ثم قفلوا عائدين الى العاصمة وسط استقبال مهيب تخللته احتفالات كبيرة استمرت ليومين متتالين⁽⁶⁷⁾ . ثم بعدها جرت انتخابات لمجلس الشورى في الثاني عشر من أيلول 1906⁽⁶⁸⁾ ، وأفتتح المجلس أعماله في السابع من تشرين الأول 1906 في قصر كلستان وبحضور الشاه نفسه وعدد من الوزراء والقناصل والأعيان⁽⁶⁹⁾ ، وكانت باكورة أعمال المجلس تشكل لجنة لكتابة الدستور الذي أعلن عنه في الثلاثين من كانون الأول 1906⁽⁷⁰⁾ ، وصدق عليه من قبل الشاه بعد يوم من إعلانه⁽⁷¹⁾ ، لتصبح بذلك إيران لأول مرة في تاريخها المعاصر دولة ذات حكم دستوري .

يبدو من خلال ما تقدم ذكرى أن صمود وإصدار الشيخ فضل الله النوري ورفاقه قد جاء بنصر ثوري كبير على السلطة القاجارية ، تمخض عنه اجراء انتخابات ، وقيام مجلس شورى ، وكتابة دستور . إلا أنهذا الانتصار مع الأسف كان مشوباً بكثير من النشاط الاستعماري الذي أحيط به بغية احتوائه وإنحرافه عن مساره الإسلامي الأصيل ، إذ تمكن الانكليز من الدفع بالكثير من الدستوريين للوصول الى مجلس الشورى للتأثير في صياغة مواد الدستور وحرفها عن الشريعة المقدسة ، وهم بذلك نجحوا الى حد كبير بدليل أن الكثير من نصوص الدستور جاءت عبارة عن ترجمة حرفية للدستورين الفرنسي والبلجيكي .

تألف الدستور الإيراني ابتداءً من إحدى وخمسين مادة نصب أبرزها على مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية ، وأهم واجبات مجلس الشورى وعلاقته بالمؤسسات الحكومية⁽⁷²⁾ ، ثم دعت الحاجة الى تدوين متمم الدستور بـ(107) مادة صيغت أغلبها على نمط الدساتير الغربية⁽⁷³⁾ .

من هنا بالتحديد بدأ الخلاف بين الشيخ النوري من جهة وقادة الثورة الدستورية من جهة أخرى ، وراحت الشكوك تراود الشيخ عندما أخذت الحركة تنقاد بتأثير بعض التابعين للإنكليز ، لاسيما من بعد تحصنهم بالسفارة



الإنكليزية ، كذلك حينما أسقط شعار السعي وراء إرساء العدالة وإقرارها واستبدالها بمصطلح " المشروطة " ، ثم أخذت شكوكه تتأكد عندما تركوا المطالبة بتأسيس مجلس الشورى الإسلامي واكتفوا بمجرد تشكيل المجلس الوطني . وما زاد في هذه الشكوك لدى الشيخ أن جميع هذه التطورات والتحويلات حدثت بعد اللجوء الى السفارة الإنكليزية (74) .

فضلاً عن تصرفات العلمانيين المشينة بسبب الحريات الواسعة التي كفلها لهم الدستور ، حتى وصل الحال الى قيامهم بشن حملات تشهير وسخرية ضد علماء الدين من خلال الصحف ، واعتبار أن أحكام الشريعة المقدسة لا تتوافق ومتطلبات الدولة العصرية ، وقد انعكس ذلك سلباً في الأوساط الدينية وقادة التيار الديني ، لاسيما الذين شاركوا في أحداث الثورة الدستورية (75) .

تجاه كل هذه الضغوط أعلن الشيخ النوري الاعتصام مع أتباعه في حرم الشاه عبد العظيم جنوب طهران ، وهو المكان الذي شهد انطلاقة الثورة الدستورية ومن هناك أصدر نشرة محلية خصصها لشرح مبررات معارضته للدستور ، وإصدار بعض البيانات المتعلقة بتعديل مسار المشروطة ، والتي نص أبرزها على إضافة كلمة (المشروعة) الى (المشروطة) أيما ، وتعهد المجلس بقبول إشراف الفقهاء على القوانين الصادرة منه وتضمينها كمادة في الدستور ، فضلاً عن بيان معنى مبدئي " الحرية والمساواة " الواردتين كأصل في الدستور ، بما يميز المسلمين عن غيرهم في البلاد (76) .

ايضاً من خلال النشرة المحلية قام الشيخ بعض بعض نصوص البرقيات التي ورثه من مراجع النجف العظام امثال السيد كاظم اليزدي والشيخ الخراساني والشيخ عبد الله المازندراني وغيره من العلماء تبين موقفهم من المجل والدستور . إذ أنه جميعهم يؤيدون إضافة شرط الأبدية المقدس (77) الى مواد الدستور لضمان طرح لوائح لا تتعارض مع الشارح المقدس ، وللحفاظ على إسلامية المجلس وتنفيذ الأحكام الإلهية (78) .

وخلال مدة الاعتصام أيضاً أصدر الشيخ النوري بيان خص فيه علماء الدين في جميع المدن الإيرانية ، هاجم فيه محمد علي شاه ووزرائه ، وناقذ الأوضاع السائدة آنذاك ، ومحاوله الإلتفاف التي يقوم بها الدستوريون لتحجيم الدور الإسلامي ، من خلال إغراء الشارح والمجتمع الإيرانيين بكلمات معسولة مثل العدالة والشورى والديمقراطية والدستورية وغيرها ، لإبعاده عن الدين ، وأتهم الشاه بالتغافل وموت الضمير لما يجري حوله من مؤامرات تحاك ضد الإسلام قصدتها تغيير شراعه وأحكامه (79) .

الشيخ النوري وبعد كل ذلك يبحث بدأ الخطى من أجل تأكيد الأهداف الرئيسية التي بدأت بها الدستورية ، فبعد جهود مضمينية تمكن من فرض مادة في متمم الدستور تجيز لخمسة من الفقهاء في أي زمان الإشراف على القوانين الصادرة من المجلس والنظر في مطابقتها للشريعة المقدسة من عدمها . كذلك قيامه بإصدار رسالته الشهيرة " تذكرة الغافل وإرشاد الجاهل " والتي جاء في إحدى فقراتها : " بأن الاتفاق جرى أن يقوم مجلس الشورى بمهمة وضع القوانين التي تحدد مسؤوليات الدولة والبلاط ، وتمنعهم من التصرف بحرية ، وتسد الطريق أمام الظلم والجور ، لكن المجلس بدلاً من أن يستعين بالشريعة المقدسة ومثانة قوانينها واستحكامها ، ذهب لجلب القوانين من البلاد الفرنسية . كذلك إصدار لرسالة " حرمة المشروطة " التي رفض من خلالها قيام المجلس بمهمة التشريع وذكر أنها من اختصاص الفقهاء ، الذين تنحصر وظيفتهم في استنباط الأحكام الكلية من الأدلة الشرعية ونقلها الى الناس ، وذكر أيضاً أن الفقهاء هم المرجع الأساس بعد النبي والأئمة الأطهار ، ولا يجوز لغيرهم أن يشرع ، وعلى الحكومة أن تنفذ كل ما يشرعه الفقهاء أو (نواب الإمام) . كما رفض الدستور لتضمنه مبادئ الحرية والمساواة وسن القوانين على أساس الأغلبية ، وتقسيم السلطات الى تنفيذية وتشريعية وقضائية .

من جانب آخر هاجم الشيخ النوري الإنكليز عبر سفارتهم في طهران بالقول أنهم يبذلون الكثير من الأموال في إيران من أجل أن تسود مجالس العدالة ، وهذا ليس لسواد وجوه الإيرانيين ، إنما يحاولون من خلالها طمس إسلامية المجلس وأن يكون المجلس على نسق البرلمان الفرنسي ، ليتحتم عليهم فيما بعد جلب دستورهم من باريس وشوراهم من لندن (80) .

في الثامن من شعبان 1325 هـ أنفض الإعتصام بعد أن تمكن الشيخ النوري من إيصال صوته الى الرأي العام الإيراني والتعريف بمطالبه ، كذلك نجاحه بالضغط على المجلس للموافقة على بنوده المقترحة عدى إضافة كلمة المشروعة التي رفضت بفارق صوت ، كان لسوء الحظ لممثل صنف الكسبية المحسوب على التيار الديني (81)

استطاع الشيخ النوري وبعد جهد وصراع مريرين أن يحقق انتصاراً على الدستوريين بغرض مطالبته



الإسلامية الحقبة ، غير أن هذا الإنتصار أشار حقد الأعداء والمخالفين له ، لاسيما الدستوريين الذين ما إن فتحوا طهران ، قاموا بعزل الشاه محمد علي ، وقمع وتصفية كل من لم يوافقهم فكرهم وعقيدتهم ، ولا يخفى أن الشيخ النوري كان في مقدمة الذين طالهم . هذا القمع والتصفية . فقد ضحى بحياته من أجل أن لا تخالف الدستورية أو (المشروطة) كما يسمى القانون الإلهي والشريعة السمحاء . وعلى الرغم من كل العروض والنصائح التي قدمت إليه من قبل انصاره ومحبيه بأن يلجأ الى السفارات الأجنبية أو أن يرفع علم احدها على بيته ليأمن خطر الاعتقال أو القتل لكنه رفض وأبان على نفسه إلا أن يتحول موقفه هذا الى امثولة لمن سواه من الأحرار (82) .

في النهاية دفع الشيخ النوري حياته ثمناً لإنتقاده المشروطة وأرائه الصريحة ، ومحاولاته المتكررة من أجل أن يتجسد الإسلام في قرارات وقوانين مجلس الشورى ، وكذلك في بنود ومواد الدستور . لكن هذا الكلام كان صراخاً في الهواء ، حبه من جهة الاستبداد الشاهنشاهي ، ومن جهة أخرى بريق شعارات المشروطة .

والنتيجة اعتقل الشيخ وسبق الى المقصلة بعد محاكمة صورية ، وأعدم في ساحة (التويخانه) المدفعية في وسط طهران في الثامن عشر من رجب 1327 هـ (83) ، وذهب شهيد غلبة الحداثة والتجديد على الرجعية . وبهذا الصدد لا بد من ذكر قول للراحل جلال آل أحمد في أطروحته الشهيرة " غرب زدكي " : " لقد عد في الظاهر إعدام هذا الشيخ نصراً للمشروطة ، بيد أن مسار الأحداث فيما بعد ، كإنتقال حوت عام 1921 وبقية الوقائع الأخرى التي انطوت عليها أربعة عقود ونيّف من السنوات ، أثبتت أن إعدام هذا الرجل هو أكبر علامة على هزيمة المشروطة وانكسارها ، وفي الوقت نفسه هو علامة كبرى على انكسار المثقفين وهزيمتهم " . . . (84)

وفي مقام آخر ذكر جلال آل أحمد : " كان العلماء آخر قلاع المقاومة بوجه الثقافة الغربية ، لكنهم بعد صعود الشيخ النوري على خشية الإعدام ، تراجعوا كثيراً وأغلقوا نوافذهم لبيتعدوا عن العالم الخارجي ، وحاكوا حولهم أنسجة لا يخرجون منها إلا يوم القيامة . وفي نفس الصدد ذكر أحد المفكرين بأن " الشيخ النوري لم يعدم بإعتباره معارضاً للدستور ، فانه كان من المدافعين عنه في البدء ، وإنما أعدم باعتباره يدافع عن الدستور الشرعي (85) .

وأخيراً ما ذكره السيد محمد مهدي الموسوي صاحب كتاب " تراجم أحسن الوديعه في مشاهير الشيعة " ، من أن الشيخ النوري رحمه الله كان من كبار العلماء المجتهدين وأجلاء الفقهاء المحدثين والأدباء البارعين والنبلاء الجامعين ولدين الله من الناصرين ، وقد صلبه الأشرار بملاً من الناس ، ولم يتكلم أحد أبداً ، من دون جرم أو تقصير (86)

نهاية المطاف أدرك جميع قادة المشروطة من الإسلاميين ومناوئهم ، بأن الشيخ النوري بذل مهجته للحفاظ على سلامة الحركة وإسلاميتها ، بيد أن إعدامه أحدث صدمة عنيفة لديهم ، لأنهم لم يتوقعوا أن تصل الأمور الى هذا المنحى الخطير ، الأمر الذي أدى الى انقلاب الكثير من قادة المشروطة ، لأنهم أدركوا تماماً أن الحركة قد انحرفت عن مسارها الصحيح .

الخاتمة

أثبتت الدراسة بأن انتفاضة التبغ والتبناك هي أول مواجهة جماهيرية بهذا المستوى من التنسيق والتلاحم بين المرجعية الدينية وعموم الشعب الإيراني من جهة وبين السلطة الفاجارية الحاكمة آنذاك من جهة أخرى . وقد كان للشيخ فضل الله النوري بصاته الواضحة على مسرح الأحداث في تلك الفترة ، ابتداءً بإقناع المرجع الميرزا الشيرازي بإصدار الفتوى وحملها الى داخل المجتمع الإيراني ، ثم الدفاع عنها باستماتة من على منابر المساجد والحسينيات والأماكن العامة ، الى أن تكلفت جهوده بإيقاف نشاطات الشركة وإجبار الشاه ناصر الدين الى الرضوخ وإلغاء الامتياز بداية عام 1892 ، بعد مفاوضات وتسويات وتزوير دام لمدة طويلة .

نتلمس من خلال ما ورد في بحثنا البسيط هذا أن الشيخ فضل الله النوري لم يكن ضد المشروطة بالمطلق ، ولم يوافقها بالمطلق ، إنما أنطوى موقفه بين الخصوص والعموم . فهو معها بالعموم إذا كانت توافق الشارع المقدس وتحافظ على التدين الصافي الذي لا يشوبه شيء من تبعات الحضارة الغربية ، وضدها حينما تتجه نحو العلمانية في إدارة المجتمع والدولة وتقليد الفكر الغربي كما هو دون نقاش حدا لو كان ذلك على حساب الدين ، أي أن المشكلة الاساسية لدى الشيخ هي في مدى إسلامية المجلس ، ومطابقة مواد الدستور للشريعة الإسلامية .

كذلك من خلال تتبعنا لدور الشيخ السياسي تلمسنا عمق إدراجه المبكر لأهداف الدستوريين ومحاولاتهم في إغتيال المنطلقات الإسلامية للمشروطة ، من خلال تصريحاته المتكررة بأن القوانين الإلهية مستوعبة لجميع



مناحي الحياة بما فيها الشؤون السياسية ، وأن أي مساس بتلك القوانين يُعد بمثابة الخروج عن العقيدة ، لذلك لا حاجة بوضع قوانين تكمل الشريعة المقدسة ، لأن الشريعة كاملة .
للمتتبع بدقة لدور الشيخ فضل الله النوري السياسي ، يجد أن إطرورحته تقوم على عدة أمور ، منها تركيزه على ضبط سلوك الدولة والبلاط وتحديد سلطتهم السياسية ، وإبعاد غير الأكفاء عن مصدر القرار ، وإيجاد موقع ضابط ومراقب لعلماء الدين والفقهاء للإشراف من خلاله على سير عمل الدولة ، وقرارات مجلس الشورى ، وعدم السماح بإصدار ما يتعارض منها مع الشريعة السمحاء . فضلاً عن رغبته لضمان مستوى من المشاركة الشعبية في السلطة عبر مجلس الشورى الإسلامي .

هوامش البحث

- (1) ناصر نجمي ، محمد علي شاه ومشروطيت ، انتشارات علمي ، تهران ، 1377 ، ص5 ؛ خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي 1796-1979 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2015 ، ص301 .
- (2) علي أبو الحسن (منذر) ، تهنأى شكيبا ، مؤسسة كتاب شناسى شيعه ، تهران ، 1394 ش ، ص23.
- (3) كلجرخ ، (مجلة) ، 10 تير 1373 ش ، ص69 .
- (4) علي أبو الحسن (منذر) ، منبع قبلي ، ص35 .
- (5) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص301 .
- (6) علي أبو الحسن (منذر) ، منبع قبلي ، ص35 .
- (7) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص301 .
- (8) علي أبو الحسن (منذر) ، شهيد شيخ فضل الله نوري در نهضت تحريم تنباكو ، انتشارات بيم ازادى ، تهران ، 1360 ش ، ص14 .
- (9) همان منبع ، ص15-16 .
- (10) علي أبو الحسن (منذر) ، شهيد شيخ فضل الله نوري در نهضت تحريم تنباكو ، ص17 .
- (11) موسى نجفي ، بنياد فلسفة سياسى در ايران مشروطيت ، جاب دوم ، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر ايران ، تابستان ، 1392 هـ ، ص85 .
- (12) أحمد الكاتب ، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة : دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2013 ، ص119 .
- (13) أبو الحسن (منذر) ، تهنأى شكيبا ، ص80 .
- (14) موسى نجفي ، منبع قبلي ، ص83 .
- (15) فرهنگ رجائي ، در آمدى نظرى در باب أفكار سياسى ، تحقيقات تاريخي ، (مجلة) تهران ، شماره 8 ، 1371 هـ ، ص82-83 .
- (16) محمود محمود ، تاريخ روابط سياسى ايران وانكليس در قرن نوزدهم ، جلد هشتم ، انتشارات إقبال ، تهران ، 1351 هـ ، ص54 .
- (17) ناظم الإسلام الكرمانى ، تاريخ بيدارى ايرانيات ، جلد أول ، مطبوعات آگاه ، تهران ، 1362 هـ ، ص39-40 ؛ ادوارد براون ، انقلاب مشروطيت ايران ، ترجمة مهدي قزويني ، انتشارات كوبر ، تهران ، 1376 ، ص49 .
- (18) أحمد مهابة ، ايران بين التاج والعمامة ، دار الحرية ، القاهرة ، 1989 ، ص201 .
- (19) خضير البديري ، المصدر السابق ، ص301 .
- (20) المصدر نفسه ، ص302 .
- (21) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، التحولات السياسية في إيران الدين والحداثة ودورها في تشكيل الهوية الوطنية ، ترجمة : قيس آل قيس ، مركز الحضارة بيروت ، 2013 ، ص82-83 .
- (22) المصدر نفسه .
- (23) علي أبو الحسن (منذر) ، شهيد شيخ فضل الله نوري در نهضت تحريم تنباكو ، ص74 .
- (24) خضير البديري ، فصول من تاريخ الحديث والمعاصر العهد القاجاري (1796-1925) ج1 ، مطبعة دار الضياء ، النجف الإشراف ، 2008 ، ص91 .
- (25) خضير البديري ، ايران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك 1890-1892 ، دراسة في السياسة الداخلية ، دار الضياء ، النجف الإشراف ، 2009 ، ص138 .



- (26) ينظر نص الفتوى في : حسن اصفهاني كربلائي ، تاريخ دخانية ياتاريخ وقابع تحريم تنباكو ، إنتشارات الهادي ، تهران ، 1377 هـ ، ص118 ؛ ذبيح الله محلاتي ، تاريخ سامراء ، ج2 ، النجف الإشراف ، 1426هـ ، ص78 .
- (27) صلاح مهدي علي الفضلي ، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر 1900-2002 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011 ، ص85 .
- (28) أغا بزرك تهراني ، ميرزاي شيرازي ، انتشارات وزارات ارشاد إسلامي ، تهران ، 1363هـ ، ص257 .
- (29) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص84-85 .
- (30) روح الله صالح ، تعارض در انقلاب مشروطة ، جاب أول ، مؤسسة نشر كزينش ، زمستان ، 1378هـ ، ص64-65 ؛ خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية ، ص302-303 .
- (31) Algar , Religion and State in Iran 1785-1906 , Berkely and Los Angeles , 1960 , P . 211
- (32) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص95 .
- (33) ناظم الإسلام كرماني ، منبع قبلي ، ص13 .
- (34) خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك ، ص143 .
- (35) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص95 .
- (36) أغا بزرك تهراني ، منبع قبلي ، ص260 .
- (37) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص97 .
- (38) خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك ، ص139 ؛ صلاح مهدي علي الفضلي ، المصدر السابق ، ص85 .
- (39) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص97 .
- (40) ناظم الإسلام كرماني ، منبع قبلي ، ص45-46 .
- (41) خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك ، ص157-158 .
- (42) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص101 .
- (43) مهدي ملكزاده ، تاريخ إنقلاب مشروطيت إيران ، جلد أول ، تهران ، 1328هـ ، ص129 .
- (44) خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك ، ص159 .
- (45) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص102 .
- (46) خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتبناك ، ص160 .
- (47) إبراهيم تيموري ، تحريم تنباكو أولين مقاومت منفى در إيران ، شركت سهامي ، تهران ، 1361هـ ، ص150 .
- (48) موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، المصدر السابق ، ص102-103 .
- (49) H . AI g ar , op – cit , p . 214 .
- (50) N. R. ligin and Rebellion in Iran, TheTobacco protest K eddie , Re of 1891- 1892 , London , 1966 , P . 107 .
- (51) خضير البديري ، فصول من تاريخ الحديث والمعاصر ، ص99 .
- (52) ناظم الإسلام كرماني ، منبع قبلي ، ص26 .
- (53) H . Algar , OP –Cit , P . 215 .
- (54) رشيد الخيون ، النزاع على الدستور بين علماء الشيعة المشروطة والمستبدة ، مدارك للنشر ، بيروت ، 2011 ، ص183 .
- (55) جميل فوزانلو ، تاريخ نظام إيران ، جلد دوم ، تهران ، 1328 .
- (56) سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، قم ، 1994 ، ص16 .
- (57) توفيق السيف ، ضد الاستبداد الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة : قراءة في رسالة " تنبيه الأمة وتنزيه الملة " لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي النائيني ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 1999 ، ص60 .
- (58) دونالد ولبر ، إيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين ، ط2 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1985 ، ص103 ؛ محمد جواد نوروزي ، انقلاب إسلامي إيران ، مؤسسة آموزشی وبزوهش امام خميني ، قم ، 1392 ، ص129 .
- (59) علي عبد الله كريم ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية : قراءة في عناصر التجديد والحداثة ، مركز الحضارة ، بيروت ، 2008 ، ص107 .
- (60) طاهر خلف البكاء ، بعض من ملامح الثورة الدستورية من منظور المصادر العربية ، كلية المعلمين (مجلة) ، الجامعة المستنصرية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، 1966 ، ص160 .



- (61) سليم الحسني ، المصدر السابق ، ص 18 .
- (62) العقيقي البخشايشي ، كفاح علماء الإسلام في القرن العشرين ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ، 2002 ، ص 92-93 .
- (63) صباح الفتلاوي ، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (1907- 1909) دراسة تاريخية ، الرافدين للطباعة والنشر ، بغداد ، 2013 ، ص 107 .
- (64) جانيت افاري ، انقلاب مشروطيت إيران 1906- 1911 ، ترجمة رضا رضائي ، انتشارات بيتسون ، تهران ، 1360 ، ص 85 ؛ رضا شعباني ، المنتخب من تاريخ إيران ، ترجمة سعد رستم ، انتشارات بين المللي الهدى ، تهران ، 1394 ، ص 352-353 .
- (65) عبد الله لفته حالف البديري ، المصدر السابق ، ص 69 .
- (66) Edward Browne , The persian Revolution of 1905 – 1909 london, P . 353 – 354 .
- (67) خضير البديري ، الدور السياسي للبازار في الثورة الدستورية الإيرانية 1905- 1911 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2012 ، ص 161 .
- (68) علي عبد الله كريم ، المصدر السابق ، ص 108 .
- (69) أحمد كسروي ، تاريخ مشروطه إيران ، جاب سوم ، انتشارات أمير كبير ، تهران ، 1319 هـ ، ص 170 .
- (70) محمد إسماعيل الغروي ، اللآلئ المربوطة في وجود المشروطة ، جابخانه مظفر ، تهران ، 1337 هـ ، ص 1-8 ؛ كمال مظهر أحمد ، رضا المازندراني والعرش الإيراني من تاريخ تأسيس الأسرة البهلوية والخيوط الأولى لسياسة الاستعمار الجديد في الشرق ، آفاق عربية (مجلة) ، بغداد ، العدد الثالث ، السنة الثامنة ، تشرين الثاني 1982 ، ص 37 .
- (71) وداد جابر غازي ، الحياة البرلمانية في إيران 1941- 1979 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 2010 ، ص 25-26 .
- (72) عصام عبد الحسين باقر ، دور المجلس النيابي الإيراني في الحياة السياسية 1905- 1947 (دراسة تاريخية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2006 ، ص 28 .
- (73) طلاب مجذوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906- 1979 ، دار ابن رشد ، بيروت ، 1980 ، ص 215 .
- (74) جواد علي كسار ، أزمة الثقافة الإيرانية معايشة من الداخل ، ج 2 ، مركز الحضارة ، بيروت ، ص 339 .
- (75) جعفر عبد الرزاق ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ، دار الهادي ، بيروت ، 2001 ، ص 26 .
- (76) توفيق السيف ، المصدر السابق ، ص 78 .
- (77) شرط الأبدية المقدس : يقصد به إشراف لجنة من الفقهاء في كل عصر على لوائح وقوانين المجلس للنظر في مدى مطابقتها للشريعة الإسلامية من عدمها .
- (78) سليم الحسني ، المصدر السابق ، ص 27-28 .
- (79) المصدر نفسه ، ص 31 .
- (80) جواد علي كسار ، المصدر السابق ص 341-342 .
- (81) توفيق السيف ، المصدر السابق ، ص 79 .
- (82) خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي ، ص 307-308 .
- (83) مهدي ملكزاده ، تاريخ إنقلاب مشروطيت إيران ، جلد ششم وهفتم ، جاب دوم ، انتشارات علمي ، تهران ، 1363 ، ص 1258-1260 ؛ محمد شفيعي فر ، الأسس الفكرية لـ الثورة الإسلامية ، ترجمة حسن رزاقط ، مركز الحضارة بيروت ، 2007 ، ص 157 .
- (84) مقتبس في : جواد علي كسار ، المصدر السابق ، ص 342 .
- (85) مقتبس في : العقيقي البخشايشي ، المصدر السابق ، ص 109 .
- (86) مقتبس في : صلاح مهدي علي الفضلي ، المصدر السابق ، ص 103-104 .



المصادر

1. أحمد الكاتب ، الشرعية الدستورية في الأنظمة السياسية الإسلامية المعاصرة : دراسة مقارنة بين المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية ، مؤسسة الانتشار العربي ، بيروت ، 2013 .
2. أحمد مهابة ، إيران بين التاج والعمامة ، دار الحرية ، القاهرة ، 1989 .
3. أحمد كسروي ، تاريخ مشروطه إيران ، جاب سوم ، انتشارات أمير كبير ، تهران ، 1319 هـ .
4. آغا بزرك تهراني ، ميرزای شیرازی ، انتشارات وزارات ارشاد إسلامي ، تهران ، 1363 هـ .
5. إبراهيم تيموري ، تحريم تنباکو أولین مقاومت منفي در إيران ، شرکت سهامی ، تهران ، 1361 هـ .
6. ادوارد براون ، انقلاب مشروطيت إيران ، ترجمة مهدي قزويني ، انتشارات كوبر ، تهران ، 1376 .
7. العقيقي البخشايشي ، كفاح علماء الإسلام في القرن العشرين ، مؤسسة الأعلى للمطبوعات ، بيروت ، 2002 .
8. توفيق السيف ، ، ضد الاستبداد الفقه السياسي الشيعي في عصر الغيبة : قراءة في رسالة " تنبيه الأمة وتنزيه الملة " لشيخ الإسلام الميرزا محمد حسين الغروي النائيني ، المركز الثقافي العربي ، الدار البيضاء ، 1999 .
9. جانيت افارى ، انقلاب مشروطيت إيران 1906-1911 ، ترجمة رضا رضائي ، انتشارات بيتسون ، تهران ، 1360 .
10. جعفر عبد الرزاق ، الدستور والبرلمان في الفكر السياسي الشيعي ، دار الهادي ، بيروت ، 2001 .
11. جميل قوزانلو ، تاريخ نظام إيران ، جلد دوم ، تهران ، 1328 .
12. جواد علي كسار ، أزمة الثقافة الإيرانية معاشية من الداخل ، ج2 ، مركز الحضارة ، بيروت ، 2012 .
13. حسن اصفهاني كربلائي ، تاريخ دخانية ياتاريخ وقايح تحريم تنباکو ، انتشارات الهادي ، تهران ، 1377 هـ .
14. خضير البديري ، الدور السياسي للبارز في الثورة الدستورية الإيرانية 1905-1911 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2012 .
15. خضير البديري ، إيران في ظل انتفاضة التبغ والتنباك 1890-1892 ، دراسة في السياسة الداخلية ، دار الضياء ، النجف الأشرف ، 2009 .
16. خضير البديري ، فصول من تاريخ الحديث والمعاصر العهد القاجاري (1796-1925) ، ج1 ، مطبعة دار الضياء ، النجف الأشرف ، 2008 .
17. خضير البديري ، موسوعة الشخصيات الإيرانية في العهدين القاجاري والبهلوي 1796-1979 ، العارف للمطبوعات ، بيروت ، 2015 .
18. دونالد ولبر ، إيران ماضيها وحاضرها ، ترجمة عبد المنعم محمد حسنين ، ط2 ، دار الكتاب المصري ، القاهرة ، 1985 .
19. ذبيح الله محلاتي ، تاريخ سامراء ، ج2 ، النجف الأشرف ، 1426 هـ .
20. رشيد الخيون ، النزاع على الدستور بين علماء الشيعة المشروطة والمستبدة ، مدارك للنشر ، بيروت ، 2011 .
21. رضا شعباني ، المنتخب من تاريخ إيران ، ترجمة سعد رستم ، انتشارات بين المللي الهدى ، تهران ، 1394 .
22. روح الله صالحی ، تعارض در انقلاب مشروطة ، جاب أول ، مؤسسة نشر كزينش ، زمستان ، 1378 هـ .
23. سليم الحسني ، دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار ، مركز الغدير للدراسات الإسلامية ، قم ، 1994 .
24. صباح الفتلاوي ، الثورة الدستورية الإيرانية والتطورات السياسية الداخلية في إيران (1907-1909) دراسة تاريخية ، الرافدين للطباعة والنشر ، بغداد ، 2013 .
25. صلاح مهدي علي الفضلي ، الدور الوطني للمرجعية الدينية في تاريخ العراق الحديث والمعاصر 1900-2002 ، مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي ، بغداد ، 2011 .



26. طاهر خلف البكاء ، بعض من ملامح الثورة الدستورية من منظور المصادر العربية ، كلية المعلمين (مجلة) ، الجامعة المستنصرية ، العدد الخامس ، السنة الثانية ، 1966 .
27. طلاب مجنوب ، إيران من الثورة الدستورية حتى الثورة الإسلامية 1906-1979 ، دار ابن رشد ، بيروت ، 1980 .
28. عصام عبد الحسين باقر ، دور المجلس النيابي الإيراني في الحياة السياسية 1905-1947 (دراسة تاريخية) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي ، بغداد ، 2006 .
29. علي أبو الحسن (منذر) ، تهنأى شكيبا ، مؤسسة كتاب شناسى شيعه ، تهران ، 1394 ش .
30. علي أبو الحسن (منذر) ، شهيد شيخ فضل الله نوري در نهضت تحريم تنباكو ، انتشارات بيم ازادى ، تهران ، 1360 ش .
31. علي عبد الله كريم ، دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية : قراءة في عناصر التجديد والحداثة ، مركز الحضارة ، بيروت ، 2008 .
32. فرنهك رجائي ، در آمدى نظرى در باب أفكار سياسى ، تحقيقات تاريخى ، (مجلة) ، تهران ، شماره 8 ، 1371هـ .
33. كلجرخ ، (مجلة) ، 10 تير 1373 ش ، ص 69 .
34. كمال مظهر أحمد ، رضا المازندراني والعرش الإيراني من تاريخ تأسيس الأسرة البهلوية والخيوط الأولى لسياسة الاستعمار الجديد في الشرق ، آفاق عربية (مجلة) ، بغداد ، العدد الثالث ، السنة الثامنة ، تشرين الثاني 1982 .
35. محمد إسماعيل الغروي ، اللآلى المربوطة في وجود المشروطة ، جابخانه مظفر ، تهران ، 1337هـ .
36. محمد جواد نوروزى ، انقلاب إسلامي إيران ، مؤسسة آموزشى وبزوهش إمام خمينى ، قم ، 1392 .
37. محمد شفيعى فر ، الأسس الفكرية لـ الثورة الإسلامية ، ترجمة حسن رزاقط ، مركز الحضارة بيروت ، 2007 .
38. محمود محمود ، تاريخ روابط سياسى إيران وانكليس در قرن نوزدهم ، جلد هشتم ، إنتشارات إقبال ، تهران ، 1351هـ .
39. مهدي ملكزاده ، تاريخ إنقلاب مشروطيت إيران ، جلد أول ، تهران ، 1328هـ .
40. مهدي ملكزاده ، تاريخ إنقلاب مشروطيت إيران ، جلد ششم وهفتم ، جاب دوم ، انتشارات علمي ، تهران ، 1363 .
41. موسى نجفي ، بنياد فلسفة سياسى در إيران عصير مشروطيت ، جاب دوم ، مؤسسة مطالعات تاريخ معاصر إيران ، تابستان ، 1392 هـ .
42. موسى نجفي وموسى فقيه حقاني ، التحولات السياسية في إيران الدين والحداثة ودورها في تشكيل الهوية الوطنية ، ترجمة : قيس آل قيس ، مركز الحضارة ، بيروت ، 2013 .
43. ناصر نجمى ، محمد علي شاه ومشروطيت ، انتشارات علمي ، تهران ، 1377هـ .
44. ناظم الإسلام الكرمانى ، تاريخ بيدارى ايرانيات ، جلد أول ، مطبوعات آكاه ، تهران ، 1362 هـ .
45. وداد جابر غازي ، الحياة البرلمانية في إيران 1941-1979 ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية التربية – الجامعة المستنصرية ، 2010 .
46. Edward Browne , The persian Revolution of 1905 – 1909, London.
47. H . Algar , Religion and State in Iran 1785 -1906 , Berkely and Los Angeles, 1960 .
48. of ligin and Rebellion in Iran, The Tobacco protest K eddie , Re. R. N 48. 1891- 1892 , London , 1966 .